أثر حجم الوحدات السياسية على سياسة الدولة وقوتها القومية

الطالبة سونيا بديع مكارم([1])
الدكتور عبدالعزيز منصور([2])

الملخص

ركزت معظم الادبيات المتعلقة في العلوم السياسية على أهمية العامل الجغرافي في إكساب الدول القوة والدور الدولي البارز، لكن ما زالت هذه القضية تشكل مجالاً للجدال الكبير بين المتخصصين في العلاقات الدولية حول اعتبارها من العوامل التقليدية في قوة أي دولة أسوة بالعوامل الرقمية والتكنولوجية الحديثة، ولذا فإن البحث الحالي يحاول الإجابة عن السؤال الرئيس وهو: هل لحجم الدولة تأثير على سياستها أو قوتها القومية؟

وبالاعتماد على المنهج الوصفي والتاريخي، تمت دراسة العوامل الرئيسة التي لها الأثر في حجم الوحدات السياسية وفي سياستها وقوتها القومية وهي: المساحة – وشكل الدولة

وتفترض الدراسة أن العامل التقليدي مساحة الدولة وحجمها الجغرافي لم يبق الميزة الاقتصادية أو الأمنية لها، فاليوم تفوقت دول ذات مساحات جغرافية صغيرة على دول شاسعة الانتشار بفضل ما تملكه من تقانات ووسائل اتصال حديثة وعوامل أمان وسلام، كما أن للإدارة السياسية الحكيمة في أية دولة الدور البارز في استغلال مساحتها وموقعها الجغرافي ليكون له وزن دولي وعالمي، والاستفادة من مختلف ما تمتلكه من ثروات وقدرات وبنى مؤسسية فاعلة.

الكلمات المفتاحية: الوحدات السياسية–الدولة– القوة القومية

1- طالبة دكتوراه في كلية العلوم السياسية بجامعة دمشق
[2] - دكتور في كلية العلوم السياسية بجامعة دمشق

المقدمة:

إنَّ جـلَّ أدبيـات العلاقـات الدوليـة أكّـدت أهميـة مفهـوم القـوّة فـي تحديـد دور أيّ فاعـل دولـي فـي نسـق العلاقـات الدوليـة، بعـدِّه أحـد المفـاهيم الإشـكالية الـذي يـدور حولـه جـدل كبيـر بـين المفكـرين لمـا ينطـوي عليـه مـن تجريـدٍ وتمـاهٍ مـع مفـاهيم أخـرى مـن جهـة، ومـا يلعبـه مـن دور فـي تحديـد طبيعـة النظـام الـدولي بـين متعـدد الأقطـاب، وثنـائي القطـب، وأحـادي القطـب أو حتـى مـا يـذهب إليـه الـبعض فـي اللاقطبيـة مـن جهـة أخـرى، وذلـك عبـر دوره فـي السّياسـة الخارجيـة، واسـتخدامه من قبل الفاعلين سواء كوسيلة أو غاية من أجل تحقيق أهدافهم و مصالحهم.

وفـي هـذا السـياق، اختلـف البـاحثون فـي العلاقـات الدوليـة حـول تحديـد مكانـة العامـل الجغرافـي بوصفه عنصر من عناصر القوة ودوره في السياسة الخارجية للدول

الدراسات المرجعية:

تتقـارب الدراسـة الحاليـة مـع دراسـة (وهيـب، 2012) بعنـوان: "العوامـل المـؤثرة فـي السياسـة الخارجيـة العرافيـة–دراسـة فـي العـاملين الجغرافـي والبشـري"، حيـث سـعت الدراسـة للكشـف عـن تـأثيرات كـل مـن المسـاحلة الجغرافيـة والتعـداد السـكاني علـى سياسـة دولـة العـراق، وإن دراسـتنا الحاليـة تركـز علـى المسـاحة وحجمهـا فـي الوحـدات الإداريـة عامـة دون تخصـيص بلـد عـن آخـر، فهي تتعمق في دور حجم الوحدات السياسية على القوة القومية لها وكذلك على سياستها.

الفصل الأول: القوة الشاملة للدولة ومصادرها:

اختلـف بـاحثوا العلاقـات الدوليـة حـول تحديـد مكانـة القـوة ودورهـا فـي السـلوك السياسـي للدولـة، وقـد بـرز اتجـاهٌ نظـريٌّ يرّكـز علـى دورة القـوة وتفاعلاتهـا مـع هيكـل النظـام الـدولي، لكـي يتغلـب علـى الصـعوبات المنهجيـة التـي عجـز منظـور الـدور فـي السياسـة الخارجيـة عـن تجاوزهـا.[3] وبينمـا ظـلَّ بـاحثوا العلاقـات الدوليـة لفتـرة طويلـة، يركـزون علـى بنيـة الـنظم وديناميـاتها ودوافـع شـن الحـروب، فـإن نظريـة دورة القـوة تعـد تطـويراً لـذلك التقليـد الـذي درس الأنمـاط المنتظمـة فـي تـاريخ العلاقـات الدوليـة، ومحاولـة لوضـع المضـامين العمليـة الناتجـة عـن ذلـك أمـام صـانعي السياسة في مجال السياسات الدولية المعاصرة (العزي،2000، 22).

وتشـدد نظريـة دورة القـوة علـى مفهـوم القـوة النسـبية والـذي يتجسـد فـي نصـيب الدولـة مـن مصـادر القوة مجتمعة، وهو المفهوم الذي يشكل جوهر فكرة بنية النظم في العلاقات الدولية.

المبحث الاول: التأصيل المفاهيمي والفكري للقوة الشاملة للوحدات السياسية:

المطلب الأول: التأصيل المفاهيمي لبعض المصطلحات السياسية

يتطلـب تحليـل معظـم الظـواهر السياسـية التمييـز بـين المفـاهيم العلميـة ومـا يعلـق بهـا مـن اختلاطـات وتعقيـدات. وبمـا أن الدراسـة تتمحـور حـول مفهـوم أساسـي وهـو مفهـوم القـوة، فـلا بـدَّ

[3]. الدور الخارجي للوحدة الدولية له ثلاثة أبعاد: تصور صانع السياسة الخارجية لمركز الوحدة في النسق الدولي أي المجالات الرئيسة التي تتمتع الوحدة فيها بنفوذ، وتصور صانع السياسة الخارجية للدوافع الرئيسة للسياسة الخارجية للوحدة الدولية بين التعاونية والصراعية، وتوقعات صانع السياسة الخارجية لحجم التغيير المحتمل.

من إيضاح ماهية هذا لمفهوم، توخياً للدقة العلمية المطلوبة على الرغم من صعوبة تحديدها، فتلك المفاهيم تُؤطَّر وفق استخداماتها بين الموضوعية والذاتية ضمن ظرفية ما لتحدد بالنتيجة تموضع أولئك الفاعليين الدوليين في النظام الدولي.

أولاً: مصطلح الوحدة السياسية (الدولة):

تعتبر الدولة منذ نشأتها الحديثة في أعقاب مؤتمر وستفاليا، إحدى حقائق الحياة السياسية المعاصرة التي رسخت تدريجيًّاً حتى أصبحت تشكل اللبنة الأولى في بنية النظام الدولي الراهن. وبالرغم من اعتبار الدولة مؤسسة عالمية ضرورية، إلا أن تعريفها واسع ومتنوع لا يكاد يجمع عليه اثنان، بل ويمكن أن يُقال أَنَّ إيجاد تعريف واحد لمفهوم الدولة هو صراع إيديولوجي بحد ذاته؛ كون التعاريف المختلفة ناتجة عن نظريات مختلفة لوظيفة الدولة، مما يولد استراتيجيات سياسية ونتائج مختلفة، فمصطلح "الدولة" يشير إلى مجموعة من النظريات المختلفة والمترابطة والمتداخلة في كثير من الأحيان، حول مجموعة معينة من الظواهر السياسية (علم الدين،2005، 98).

تعريف الدولة الحديث:

تعود جذور كلمة الدولة للغة اللاتينية لكلمة Position التي تعني الوقوف، كما ظهر مصطلح الدولة في اللغات الأوروبية في مطلع القرن الخامس عشر، وفي القرن الثامن عشر تطور مصطلح الدولة واستخدم تعبير Publicae اللاتيني والذي يعني الشؤون العامة.

وللدولة عدة تعريفات وُضِعت من قبل العديد من المؤسسات ولاسيما الأوروبية منها، إلا أن التعريف الأكثر شيوعاً لمفهوم الدولة هو تعريف المفكر الألماني ماكس فيبر - **Max Weber** إذ عرَّفها بأنها منظمة سياسية إلزامية مع حكومة مركزية تحافظ على الاستخدام الشرعي للقوة في إطار معين الأراضي. كما عرَّفت موسوعة **لاروس – Larousse** الفرنسية الدولة بأنها: "مجموعة من الأفراد الذين يعيشون على أرض محددة ويخضعون لسلطة معينة" (مجموعة مؤلفين، 2010، 89).

في حين رأى العديد من فقهاء القانون الدستوري أن الدولة: "كياناً إقليمياً يمتلك السيادة داخل الحدود وخارجها، ويحتكر قوى وأدوات الإكراه". وثمة تعريف آخر مقبول عموماً للدولة هو التعريف الوارد في اتفاقية مونتيفيديو – **Montevideo** بشأن حقوق وواجبات الدول في عام 1933. وقد عُرِّفَتْ الدولة بأنها: مساحة من الأرض تمتلك سكان دائمون، إقليم محدد وحكومة قادرة على المحافظة والسيطرة الفعَّالة على أراضيها، وإجراء العلاقات الدولية مع الدول الأخرى (براون،66،2000).

وبالرغم من البساطة التي يَتَمَيَّزْ بها تعريف الدولة إلا أن مفهوم الدولة والبحث في تحديد أصل نشأتها واساس السلطة فيها يثير في الواقع عدداً هائلاً من الإشكاليات؛ فالدولة هي حقيقة سياسية؛ لأن المجتمع الدولي يتكون أساساً من وحدات سياسية يحمل كل منها لقب "دولة"، والدولة أيضاً مفهوم قانوني قُصِدَ منها ابتكار أداة ملائمة لتنظيم العلاقة بين وحدات

سياسية غير متكافئة في القوة على أساس من العدالة والمساواة. فالعلاقات بين الدول يجب أن تؤسس من وجهة نظر القانون الدولي على مبدأ أو قاعدة المساواة في السيادة. والدولة فوق هذا وذاك هي فكرة فلسفية مجردة؛ لأن نشأة المجتمعات السياسية المنظمة ليست معروفة أو مُوَثَّقَة تاريخيَّاً. وفي غياب هذه المعرفة التاريخية المُوَثَّقَة توجد نظريات أو رؤى أو أفكار ذات طبيعة فلسفية تحاول تفسير نشأة الدولة، أو بعبارة أدق نشأة أهم ركن من أركانها وهو السلطة السياسية المنظمة. والدولة أخيراً هي كائن اجتماعي؛ لأن أحد أهم مقوماتها هو البشر الذين تجمعهم روابط خاصة تجعلهم قادرين على الحياة المشتركة. لذا سنستعرض لمحة موجزة عن مفهوم الدولة ونشأتها وما تثيره من قضايا وإشكاليات إذا ما نُظر إليها من أي من مختلف الجوانب (وجيه،1994، 78).

ثانياً: مصطلح القوة:

تتفق الباحثة مع "**روبرت دال**" في تعقيد محاولة وصف ماهية مفهوم القوة وتقديمه بطريقة تتسم بقدر من النظامية (دال،33،1993)، ويعود هذا التعقيد لمجموعة من الأسباب تحاول الدراسة مقاربتها بين التوصيف الوطني للقوة والتوصيف الدولي لها من حيث:

1- التوزيع: يصعب الوصول إلى فهم كيفية توزيع القوة في النظام بين الفاعلين الدوليين، لأن هذا التوزيع يتطلب معرفة مقومات تلك القوة، وخاصة أن مفهوم القوة هو مفهوم نسبي لتميزه بالدينامية والتغيير حسب عناصره ومكوناته، والتي لا تستمر بأداء نفس الدور تحت كل الظروف، حيث يتراوح تموضع الفاعلين الدوليين بين درك مقياس القوة وذروته ولتنتظم بشكل هيراركي، علماً أن الفاعلين المتوضّعين بالقرب من تلك الذروة ذات قوة محدودة، ضمن قيود داخلية وخارجية، والمتمثلة في ندرة الموارد السياسية أو تنّديرها من قبل المجال الممارس عليه القوة، والضوابط السلوكية وتباين أهمية المحيط القيد الخلاف، وبين طبيعة العلاقة بين الأطراف ودرجتها،*ووضعها ضمن التحالف إن كان جماعياً أم فردياً، وكذلك الضوابط القانونية و الأخلاقيات الدولية والضوابط التكنولوجية، ويبقى الضابط والقيد الأول هو طبيعة النظام الدولي وقدرة الدولة على إدراك التفاعل الرمزي بين الدول (كريب،1999، 120).

2- القوة الكامنة والقوة المتحققة: أي القوة التي تمتلكها دولة ما واقعياً في أي لحظة زمنية مقابل القوة التي تستطيع تقديرها في فترة معينة من الزمن، إذ إن هناك فجوة بين القوة الفاعلة في السياسة الدولية (العملياتية) وبين مفهوم القوة مفاهيمياً (نظرياً)، وذلك لأن القوة ظاهرة كلية متكونة من جملة متغيرات متداخلة ومتفاعلة يصعب إعطاؤها وزناً نسبياً كلاً على حدة، لكثرتها ولتباينها واختلاف طبيعتها ولصعوبة تحديد وزنها النسبي بعد عملية تقديرية محضة وخاصة بالنسبة للمتغيرات المجتمعية اللامادية (الثقافة السياسية والإيديولوجيا)، وحتى في بعض عناصرها المادية (المتغير الجغرافي)، وكذلك إنّ هذه المتغيرات ذات طابع كميّ

* حسب نظرية السلام الديمقراطي: إن الدول الديمقراطية أو الدول ذات الاعتمادية الاقتصادية، كلما زادت الاعتمادية قلت قدرتها على استخدام القوة ضد بعضها.

يصعب الوصول إلى تصور دقيق حول تفاعلها وإعطاءها نتائج ليس فقط في المدخلات وإنما في المخرجات والتي تكوِّن حجم القوة الوطنية الشاملة، وهذه التفاعلات ذات طابع كيفي، تخلق الإشكاليات لعدم توفر المعلومات النوعية الكافية للآخرين لتقدير تلك القوة الكامنة مما يؤدي إلى صعوبة التعامل الموضوعي مع كل هذه المعطيات(كريب،1999، 103).

وفي هذا السياق، يشكل مقياس القوة لوصف النفوذ النسبي الذي يتمتع به الفاعلون المختلفون في النظام السياسي الوطني أو الدولي أو وصف النفوذ الذي يمارسه نفس الفاعل في ظروفٍ مختلفة، مقياساً ترتيبياً وليس بينياً لمعرفة مدى تأثير فاعل في محيط ومجال فاعل أو فاعلين آخرين.

مقاربة لتعريف القوة:

تجدر الإشارة هنا، إلى أن من عيوب ونواقص مفهوم القوة ما ينطوي عليه من الأفكار التجريدية من أنها وسيلة لغاية أو غاية بحد ذاتها، أو أنها طاقة لإنتاج تأثيرات محددة أو لتحقيق هذه التأثيرات أو اعتبارها رمزاً للعنف أو السيطرة أو علاقة تُفرَز لإنجاز شيءٍ ما.

يمكن مقاربة مفهوم القوة على أنه قدرة فاعل على التأثير بسلوك فاعل أو فاعلين آخرين بأحد أو بكل أشكال ذلك التأثير، لتغيير سلوك الأخير أو الحفاظ عليه، ليكون ذلك وسيلةً وهدفاً معاً للوصول إلى ذلك التأثير، أي ممارسة النفوذ والسلطة لتحقيق الأهداف والمصالح (نعمة،1979، 99).

المطلب الثاني: عناصر القوة من وجهة نظر الباحثين:

على الرغم من الاتفاق بين المفكرين بأن عوامل قوة الدولة تتمحور بين نوعين: عوامل مادية وأخرى غير مادية أو طبيعية واجتماعية، وأن فاعليتها تتحدد ضمن بنية النظام الدولي ولعبة القوّة، إلا أن كلاً منهم رجّح إحدى تلك العوامل على الأخرى، فقد حدّدها المفكر الواقعي "**مورغنثاو**" بالموقع الجغرافي والموارد الطبيعية، ولا سيما الغذائية منها والمعادن والقدرة الصناعية والقدرة العسكرية لمستوى تطور الآلات الحربية والقيادة العسكرية وعدد ونوعية القوات المسلحة وتعداد السكان والصفات القومية، والروح المعنوية ونوعية الدبلوماسيين والحكومات، أي قدرة الحكومات على الحصول على دعم السياسية الخارجية من قبل الرأي العام في الدولة، بينما بلورها "**NUECHTERER**" في البعد الاقتصادي والتكنولوجي كمحددين أساسيين لها: "القوة الاقتصادية والتكنولوجية مدعمة أو مزودة بالأسلحة الحديثة للقوات المسلحة ومقدرتها على العمليات الهجومية والدفاعية والتحضير التقني ومستوى تعليم السكان والشعب والموقع الجغرافي والمحيط الطبيعي وبلوغ الموارد الطبيعية واستقرار النظام السياسي وفاعلية وتأثير القيادة الحاكمة"، في حين قدم الباحث "**موير**" خمسة عناصر لحساب القوة وهي: "مساحة الدولة وعدد سكانها وحجم إنتاجها من معدن الصلب وحجم جيشها ثم قوة غواصاتها النووية"، واستشهد الرئيس "**ريتشارد نيكسون**" الأمريكي(1969–1974) بمعادلة السير "**روبرت طومسون**" التي تنص على أن: "القوة الوطنية تساوي جداء الموارد الطبيعية

المستخدمة، إضافة للقوة البشرية مقرونين بالإرادة في استخدام القوة التي تزيد في فعاليتها" (براون،2000، 83). وليهيكل بعض الباحثين معايير القوة بأربعة محددات كما فعل "**مايكل مان**": "ايديولوجية وعسكرية وسياسية واقتصادية، وليؤكد عدم الاهتمام بالنتائج بل بالمتغيرات لكل هيكل عبر الزمن". ولتقدير القوة القومية لدولة ما، يستدعي ذلك تحليل مفهومها إلى عناصره الأولية حتى يمكن توضيح طبيعتها، والوقوف على أبعادها، وإدراك مقوماتها. وعموماً فإنّ قوة الدولة تستند إلى مصادر عبارة عن جميع موارد الدولة الطبيعية، أو تلك التي يمكن توفيرها أو الحصول عليها، فمحصلة انصهار هذه المصادر والعناصر هي القوة القومية للدولة (ناي،2007، 65).

وقد أجمع أساتذة الجغرافيا السياسية على أن قيمة الدولة وقوتها من الناحية السياسية تعتمد على عدد من العناصر المادية، والعناصر المعنوية، التي يمكن استعراضها كالآتي:

1. عناصر قوة الدولة من وجهة نظر الباحثين العرب:

أ. تناول "**محمد طه بدوي**" في دراسته لقوة الدولة العوامل الطبيعية، والعوامل الاجتماعية. وتشمل الأولى (المجال، السكان، الموارد الاقتصادية). وتشمل الثانية(عنصري الوحدة الوطنية والقيادة السياسية).

ب. ويرى "**كاظم هاشم نعمة**" أن مقومات قوة الدولة تشمل نوعين من العوامل: عوامل أساسية، وتتضمن: الجغرافيا والحدود والموقع، المساحة، السكان، والمواد الأولية، والتقدم الصناعي. أما العوامل المساعدة: فتتمثل في التنظيمات السياسية والاجتماعية، والقيادة، ونظم الحكم.

ج. أما "**مصطفى كامل محمد**" فيرى أن مقومات القوة تتمثل في العنصر الجيوبوليتيكي عبر الموقع الجغرافي للدولة (مساحتها، وحدودها السياسية)، وشكلها، وموارد ثروتها الاقتصادية وقوتها البشرية، وكذلك القوة الاقتصادية، والقوة العسكرية، والقوة السياسية، والإرادة القومية.

د. ويرى "**علي أحمد هارون**" أن العوامل المؤثرة في قوة الدولة هي عوامل طبيعية، وعوامل بشرية. وتشمل العوامل الطبيعية (الموقع، المناخ، وسطح الأرض، وشكل الدولة، المساحة، الأنهار) أما العوامل البشرية فتشمل (السكان، الدين، اللغة، المناخ، الجنس، التكوين الإثنوغرافي، الأقليات، النشاط الاقتصادي) (مجموعة مؤلفين،2010، 11).

2. عناصر قوة الدولة من وجهة نظر بعض مفكري العلاقات الدولية والجغرافيا السياسية:

قام بعض مفكري العلاقات الدولية والجغرافيا السياسية بدراسة قوة الدولة عبر مناهج متعددة، وأبرز هذه المناهج المنهج التحليلي، والتاريخي، والمورفولوجي، والإقليمي والوظيفي:

أ. المنهج التحليلي

وقد قام "**كوهين**" COHEN بحصر للعناصر الجغرافية المؤثرة على قوة الدولة والمتمثلة في خمسة عناصر هي: البيئة الطبيعية و المواد الخام والسكان والحركة والأسلوب السياسي.

ب. المنهج التاريخي

وقد اتبع "**وتلسي**" هذا المنهج في دراسته لنمو فرنسا وتطورها التاريخي. فقد بدأ بدراسة نمو فرنسا من نواتها الأولى إلى أن وصلت إلى صورتها الحالية مع الربط بين هذا النمو وبين البيئة الطبيعية للإقليم.

ج. المنهج المورفولوجي

ويتناول هذا المنهج الخصائص المورفولوجية (الشكل، والموقع، والحدود السياسية)، ودراسة مكان الدولة والعاصمة، والأقسام الإدارية والسكان، والموارد الاقتصادية للدولة، وقام بتأسيس هذا المنهج "**هارتسهورن**" عام 1935.

د. المنهج الوظيفي

ويحدد هذا المنهج عناصر قوة الطرد المركزية التي تؤدى إلى عدم ترابط أجزاء الدولة كالحواجز الطبيعية من جبال وغابات وصحارى أو الجوانب البشرية كتخلخل وجود السكان أو ندرتهم في بعض المناطق. ويتناول، أيضاً، مقومات الدولة كاللغة، والدين، والجنس، وتحديد نواة الدولة، ودراسة العلاقات السياسية، والاقتصادية، والحدود السياسية للدولة.

هـ. المنهج الإقليمي

يقوم هذا المنهج على أساس دراسة العوامل الطبيعية والبشرية والاقتصادية، مع تناول التاريخ السياسي للدولة وعلاقاتها مع الدول الأخرى، وقد اتبع BOWMAN هذا المنهج.

وقام بعض المفكرين في مجال العلاقات الدولية، وعلى رأسهم "**هانس مورجنثاو**" بتحديد القوة الشاملة للدولة عبر تسعة عناصر، هي: العامل الجغرافي والموارد الطبيعية و الطاقة الصناعية و القوة العسكرية و السكان و الشخصية القومية و الروح المعنوية و نوعية الدبلوماسية و نوعية الحكم (شدود،1991، 35).

وفي هذا السياق اذا يتفق معظم الباحثين على اهمية العامل الجغرافي كعنصر هام من عناصر القوة الشاملة

المبحث الثاني: عوامل قوة الدولة :

يمكن الانطلاق من مقياس القوة التالي، لمقاربة قوة دولة ما وبالتالي تموضعها في بنية النظام الدولي، وتناول قوة الولايات المتحدة الأمريكية نموذجاً، خاصة أنها القطب الوحيد في النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة مستندة إلى دعائم ثلاث وهي القوة الاقتصادية والعسكرية والجاذبية الثقافية، وهو منهج " **كلاين**":

$$P = (W + S) \times (M + C + E)$$

حيث إنّ:

P: القوة الشاملة

M: القوة العسكرية

C: القوة السكانية والجغرافية

E: القوة الاقتصادية

W: الإرادة، S: الاستراتيجية (كلاين،2010، 47)

ستفصل الدراسة في العوامل على مطلبين الاول يتحدث عن العوامل التقليدية والثاني عن العوامل الحديثة المساهمة في القوة الشاملة للدولة

وستفصل الدراسة في العامل الجغرافي وخاصة حجم الدولة لانه محور البحث في فصل لاحق وعلاقته بكل عناصر القوة الاخرى.

المطلب الأول: العوامل التقليدية كمصادر للقوة الشاملة

1. المعيار الأول: القوة العسكرية

وهو المعيار التاريخي الأول للقوة، فقد كان أداة الأمن والاستقرار للوحدة السياسية من قبل القرن العشرين ويعتبر مقياسه الكمي غير كافي كعدد القوات المسلحة وذلك لتداخل عوامل أخرى، خاصة في نهاية القرن العشرين، من عوامل تقنية وتكنولوجية ونوعية ومعلوماتية واتصالية والقدرة على الحركة والتدخل خارج الحدود وحيازة القدرات الفضائية مستقبلاً و امتلاك السلاح النووي (الزعبي،2004، 55).

وترتبط وظيفة هذا المعيار(القوة العسكرية) بشكليه المحددين للسياسة الخارجية للدولة:

1- الحرب والتهديد: وتعني الحرب، تحريض دولة ضد دولة أخرى ولتشكل ذروة الصراع الاجتماعي بوصفها أحد أشكاله، وليعبر الاستخدام الفعلي للقوة العسكرية عنها، وأما التهديد فهو في إجبار الفاعلين الآخرين على الاستجابة لأهداف دولة أخرى.

2- الاحتواء والتخويف: أي استخدام الدبلوماسية للضغط على الدول عبر تهديدها بالحرب واستخدام القوة أو حتى أسلوب استعراض القوة المسلحة بهدف التأثير على مواقف الآخرين. وهذان الشكلان يحكمان وفق الهدف النهائي للنخب الحاكمة ومن يدور في فلكها، ويتعلق بالوضع الدولي والداخلي وحالة القوات المسلحة نفسها

وتأخذ القوة العسكرية أبعاداً أخرى تمثلت فيما رآه الكثير من المفكرين والمنظرين السياسيين وأكثرهم من المفكرين الأمريكيين، بأن العامل السياسي والنفسي للقوة العسكرية له من الأهمية القصوى للتأثير على الدول الأخرى بشكل خاص، وعلى تطور العلاقات الدولية بشكل عام، وذلك التأثير النفسي والسياسي للقوة العسكرية يرمي إلى:

1. منع أي نشاط غير مرغوب فيه
2. إجبار دولةٍ ما على اتخاذ موقف أو نشاط معين أو حتى من أجل خلق الظروف الملائمة المنظمة لبعض نشاطات تلك الدول بما يخدم مصالح الدولة المؤثرة.

ولكن تجدر الإشارة إلى أن الاستخدام الفعلي للقوة العسكرية تراجع دوره في ظل الأنماط الجديدة من التهديدات، رغم أن الكثير منها لا يعد جديداً ولكن تفاقمت حدته وتجاوزت إطار الدولة،* ولكن الاستخدام الفعلي لهذا المعيار يبقى الوسيلة النهائية لحماية الدولة نفسها، وعلى

* التهديدات المباشرة تنطوي على ما يهدد بشكل مباشر الأمن (الأمن الصلب)، أما التهديدات غير المباشرة فتمس الأمن اللين.

هـذا تقسـم التـدخلات العسـكرية إلـى دفاعيـة وتـدخلات تعزيزيـة أو تحسـيني (خليـل،2004، 111).

2.المعيار الثاني: القوة الاقتصادية:

إن القـوة الاقتصـادية تتـألف ممـا تملكـه الدولـة مـن مـوارد حيويـة ماديـة (مـاء ونفـط) ومـوارد غيـر ماديـة (المعرفـة) أو مـا يسـمى الأصـول المعرفيـة أو المعنويـة (تـوفلر، 1998، 65)* ويشـكل هـذا المعيـار أداة أساسـيةً فـي ممارسـة اللعبـة السياسـية الدوليـة. وعمـاد قـوة الدولـة الحاليـة والمسـتقبلية، ومحـدد لسـلوكها السياسـي، حيـث إنّ دولاً كثيـرةً تربعـت علـى عـرش القـوى العظمـى عبـر بروزهـا كقـوة اقتصـادية،** فالاقتصـاد هـو المحـرك للسياسـة لمـا يقـوم بـه مـن دور كبيـر فـي العصـر الحـالي مـن أجـل تحقيـق أهـداف الدولـة وتحديـد مصـالحها فـي المسـرح الـدولي، فـي هـذا السـياق، يشـكل المعيـار الاقتصـادي عـاملاً أساسـياً ومحركـاً دينامياً فـي السياسـة الدوليـة حيـث إنـه الغايـة والوسـيلة للهيمنـة، مهمـا كانـت أشـكاله مـن تقـديم مسـاعدات اقتصـادية (كمـا تفعـل الولايـات فـي اسـتحداث قـوانين مـن أجـل المسـاعدات مثـل قـانون الإعـارة والتـأجير أو مشـروع "**مارشـال**" فـي الأربعينيـات أو مـا تقدمـه لمصـر فـي العصـر الـراهن) ويمكـن أن تأخـذ القـوة الاقتصـادية شـكلاً آخـر كوسـيلة للهيمنـة، عبـر الهيمنـة علـى المؤسسـات الدوليـة (البنـك الـدولي وصـندوق النقـد الـدولي) أو عبـر هيمنـة العملـة كأسـاس لحركـة الرسـاميل العالميـة، أو يمكـن للدولـة اسـتخدامه بشـكل قسـري بالحصـار أو المنـع لكـن تجـدر الإشـارة إلـى أنـه فـي ظـل تحويـل الاقتصـاديات مـن القـوة الماديـة إلـى اقتصـاديات تركـز علـى القـوة الذهنيـة فلابـد مـن التركيـز علـى الاقتصـاد المعرفـي وماله اليوم من دور هام.

وقـد امتلكـت الولايـات المتحـدة الأمريكيـة مـع بدايـة الألفيـة الثالثـة أقـوى اقتصـاد فـي العـالم والأكثـر فعالية مما عزز الوضع السيادي لها والهيمنة على العالم (الخزرجي،2009، 119).

3- المعيار الثالث: المعيار الجغرافي:

يختلـف البـاحثون حـول هـذا المعيـار وأهميتـه منطلقـين مـن إيجابيـات وسـلبيات معطياتـه والتـي أهمها:

الموقـع والمسـاحة : هنـاك دول تحتـل مواقـع اسـتراتيجية متميـزة علـى خريطـة العـالم مثـل مصـر ، بينمـا تقـع دول أخـرى فـى منـاطق متطرفـة معزولـة كأيسـلندا ، أو حبيسـة كتشـاد . خاصـة إذا كانـت تسـيطر علـى ممـرات مائيـة دوليـة رئيسـية كقنـاة السـويس ، أو بـاب المنـدب ، أو الـدردنيل . ويـرتبط بـذلك أيضـا موقـع الدولـة بالنسـبة للبحـار والمحيطـات ، والـذى يحـدد طـول سـواحلها ومنافـذها البحريـة التـي تتـيح لهـا انفتاحـا علـى العـالم وثـروات بحريـة إضـافية ، وكـذلك موقعهـا

* وتجدر الإشارة هنا إلى أن نشوء الإمبريالية هو عائد بالدرجة الأولى للعوامل الاقتصادية.

** الولايات المتحدة الأمريكية برزت بعد الحرب العالمية الثانية وفاقت في منافستها الاقتصادية القوى الموجودة آنذاك سواء في الصناعة أو في إدارة الأعمال وخاصة عام 1970 حيث أنتجت 45 % من الإنتاج الصناعي في العام وكان عدد سكانها عشر سكان العالم.

الفلكـى علـى خطـوط الطـول والعـرض ، الـذى يـؤثر علـى منـاخ الدولـة الـذى سـادت بشـأنه نظريـة مثيـرة فـي الماضـى تـربط بـين المنـاخ الحـار والتخلـف، وبـين المنـاخ البـارد والتقـدم . يعـد موقـع الدولـة بالنسـبة لـدوائر العـرض أهـم مـن المواقـع بالنسـبة لخطـوط الطـول وأن الموقـع مـن الأهميـة حسـب وجـوده بـين البـر والبحـر والجـو فمـنهم مـن رجـح أهميـة السـيطرة علـى البحـار و بأنهـا مصـدر قـوة الدولـة، كـالمفكر البريطـاني "**ماهـان**" الـذي عـدّ أن السـيطرة علـى البحـار والممـرات البحريـة هـو مـن ذات الأهميـة الاسـتراتيجية للدولـة العظمـى، بحيـث إن الـدول المهيـأة للنفـوذ إلـى المحيطـات لـديها إمكانيـة الحصـول علـى مركـز أفضـل مـن الـدول الأخـرى، وأمـا المفكـر "**ماكنـدر**" الأمريكـي أكـد أهميـة البـر ووجـود العلاقـة بـين التكنولوجيـة والجغرافيـة و أن التـاريخ بمجملـه هـو صراع بين القوى على البر والبحر، بينما رجح "**سبيكمان**" أهمية الجيوبولتيك

سنفصـل فـي المسـاحة فـي الفصـل الثـاني وهـي محـور البحـث وعلاقتهـا بكـل مـن عناصـر القـوة الاخرى (ستيرن،2005، 62)

المطلب الثاني: العوامل الحديثة المساهمة للقوة الشاملة للدولة

أولاً: المعيار المعرفي والتكنولوجي:

فـي دراسـات الاتصـال والاجتمـاع كثيـراً مـا تُـذْكر التقنيـة ووسـائل الاتصـال كـأدوات مهمّـة فـي عمليّـات (التغييـر الاجتمـاعي) (الشـهري،2005، 11)،وهنـاك مـن البـاحثين مـن يؤكـد معطيـات التقنيـة هـذه (كـأخطر تحـديات الأمـن الـوطني) بوصـفها أسـلحة هيمنـة ضـمن أدوات الصـراع السياسي والاقتصادي والعسكري.

وقـد أدرك العـالم قـوة التقنيـة وآثارهـا الحاسـمة منـذ أن قـرّرت السياسـة الأمريكيـة إلقـاء القنبلـة النوويـة علـى **هيروشـيما وناجـازاكي** عـام 1945، حيـث انطلـق إثرهـا سـباق التسـلح بالتقنيـة والاسـتثمار فـي الاتصـالات الحديثـة وعلـوم الفضـاء، وكانـت شـبكة الإنترنـت إحـدى أهـم ثمـار تقنيـات المواجهـة بـين المعسـكرين، ويمكـن القـول إن عصـر المعلومـات والاتصـال قـد فـرض شـروطه التاريخيـة، فـالأمن الـوطني علـى سـبيل المثـال لـم يعـد مقتصـراً علـى الأمـن السياسـي والعسـكري بـل امتـد ليشـمل الأمـن الفكـري والاقتصـادي والفكـري والتقنـي (العلمـي) كمكونـات رئيسـة لمنظومـة الأمـن الـوطني بمفهومـه الشـامل، ولكـن هـذا المعيـار رغـم أهميتـه إلا أنـه يبقـى رهن العامل الديمغرافي لأنه الحامل الطبيعي له (ستيرن،2005، 67).

وكـذلك القـدرة الإعلاميـة تتفاعـل مـع القيـادة السياسـية وتسـاعدها علـى التخطـيط واتخـاذ القـرارات السـليمة الموقوتـة، سـواء فـي السياسـة الخارجية(الدبلوماسـية)، أو السياسـة الداخليـة إذ تـوفر القـدرة الإعلاميـة إمكانيـة نقـل التوجهـات السياسـية الخارجيـة للدولـة ووجهـة نظرهـا إلـى خـارج حـدودها للتـأثير فـي الآخـرين سـواء علـى المسـتوى الإقليمـي أو الـدولي بمـا يسـاعد علـى دعـم القـدرة الدبلوماسـية للـدول، وبمـا يزيـد مـن وزنهـا واحترامهـا. وكمـا تـؤدي إلـى دعـم القـدرة الاقتصـادية للدولـة عبـر إظهـار النشـاط الاقتصـادي للدولـة عبـر التـرويج للأنشـطة الاقتصـادية والسـياحية وبـاقي مجـالات التنميـة المختلفـة. وأمـا علـى المسـتوى الـداخلي فـإن القـدرة الإعلاميـة تلعـب دوراً

خطيـراً فـي الحيـاة الثقافيـة والقـيم الأخلاقيـة وتنميـة الـوعي والإدراك بالمشـكلات المحليـة والدوليـة وتوجهـات السياسـة الداخليـة حيالهـا، بمـا يـؤدي إلـى رفـع الـروح المعنويـة، وبالتـالي توعيـة المجتمـع بمـا يبـث الإعـلام الخـارجي الموجـه مـن الخـارج للمحافظـة علـى قـيم المجتمـع وتراثـه وأمنـه القـومي وخاصـة فـي ظـل ظـروف العولمـة والفضـاءات المفتوحـة، ومـا يبـث مـن أفكـار وأيـديولوجيات تهـدد الاستقرار الاجتماعي والسياسي (وجيه،1994، 88).

ثانيا: المعيار الديمغرافي:

وهـو سـلاح ذو حـدين كمـا ذهـب بعـض المفكـرين فـي وصـفه، "**كمـالتوس**" و"**كوبنهـاجن**"فهـو يلعـب دور فـي ضـعف الدولـة فيمـا يخـص الأمـن الاجتمـاعي مـن اضـطراب وعـدم الاسـتقرار،*وفـي هـذا الصـدد رأى "**بـوزان**": أنـه مـن الأرجـح أن الأمـن الاجتمـاعي سيصـبح مسـألة أكثـر أهميـة ممـا كـان عليـه الحـال عبـر الحـرب البـاردة فـي العلاقـة بـين المركـز (الغـرب) والأطـراف (الجنـوب) وذلـك عبـر مسـألتي الهجـرة والتصـادم بـين الهويـات المتضـاربة المتنافسـة، أي إنـه يعمـم نظريـة الأمـن الاجتمـاعي عالميـاً ليضـم المعيـار الـديمغرافي، لـيس فـي عـدد السـكان أو التركيبـة العمريـة فحسـب وإنمـا التركيبـة السيسـو– ثقافيـة لتلـك القـوة**على الصـعيد المحلـي أم العـالمي وكـذلك يلعـب الـدين واللغـة والجـنس والتركيـب الاثنـو–غرافـي فـي إعطـاء هـذا البعـد وزن كبيـر، أي يلعـب هـذا المعيـار دوراً علـى المسـرح العـالمي فيمـا يخـص الدولـة وتموضـعها فـي المنظمـات الإقليميـة والدوليـة أو حتـى البحـث عـن المجـال الحيـوي للدولـة خـارج حـدودها، وقـد ورد فـي الكتـاب الأبـيض حـول الـدفاع الصـادر فـي **بـاريس** شـباط 1994: "بـأن القـوة لا تـأتي مـن اتسـاع الأرض الوطنيـة بقـدر مـا تـنجم عـن النظـام الاجتمـاعي وتربيـة المـواطنين وتضـامنهم والقـيم التـي تجمـع فيمـا بينهـا، وفـي هـذا السـياق لا بـد مـن ذكـر أهميـة التربيـة والتعلـيم فـي هـذا المعيـار لأنهمـا المنتجـان الأساسـيان لـه، "**فتـوني بليـر**" فـي مقابلتـه مـع صـحيفة لوموند الفرنسـية 1997 يعتبـر: "التربيـة هـي المحـرك اليـوم، فـإذا أردنـا أن نحظـى بقـدرة تنافسـية فـي عـالم تتحـرك فيـه الرسـاميل والتكنولوجيـا بسـرعة هائلـة، فـإن الطريقـة الوحيـدة لتحظـى بهـذه القـدرة التنافسـية يقـوم علـى الـذكاء والكفـاءات لـذلك أقـول بـأن التربيـة تمثـل العدالـة الاجتماعيـة فـي يومنـا هـذا" (أوتكين،2007، 120).

ثالثـا : جميـع عوامـل قـوة الدولـة غيـر فاعلـة دون دور المـوارد السياسـية فـي تفعيلهـا ودور المهـارات والكفـاءات السياسـية والمواهـب فـي إدارتهـا، أي دون الإرادة والإسـتراتيجية (جـزءاً مـن القـوة الناعمـة) والتـي سـتعطي فـي معادلـة "**كلايـن**" السـابقة نتيجـةً صـفرية إن كانـت تسـاوي الصـفر (الزعبي،2004، 120).

*. هنا تشير الباحثة إلى أن مفهوم الأمن الاجتماعي جعل الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم مفهوم الأمن القومي إبان الحرب الباردة كشعار للسياسة الأمريكية في الدعم السياسي وتبرير سياساتها المكلفة، للمزيد انظر: بن عنتر، مرجع سابق، ص60.

** تجدر الإشارة هنا أن الولايات المتحدة الأمريكية وصل عدد سكانها في الخمسين عام الأخيرة إلى 302 مليون تقريباً مما جعل سكانها أكثر شباباً نسبياً

الفصل الثاني: أثر حجم الوحدات السياسية في سياستها وقوتها القومية

المبحث الأول: حجم الدولة واثره في قوتها القومية:

المطلب الأول: المساحة

المساحة وهي محور البحث فالمساحة هي الحيز المادي للارض التي تقوم على ترابها الدولة. ويذهب البعض إلى أن المساحات الكبيرة* ربما تكون عبءً وتشكل تهديداً للأمن الاقتصادي لدولة ما وذلك عبر قلّة مواردها وكذلك الأمن القومي عبر حدودها، بينما يذهب الكثير منهم إلى أن الحجم الصغير للدولة ليس المحدد لقوتها رغم قلّة الموارد (اليابان)، وعد الكثيرون أن أهمية امتلاك المساحات تكمن بما يسمى بالمجال الحيوي للدولة "**كراتزل**" و"**هاسهوفر**" الذي ذهب إلى أهمية الاكتفاء الذاتي والحصول على القوة الذاتية، وربطها البعض بالسياسة "**كرالف كيجلن**" وهو أول من أطلق تسمية الجغرافية السياسية (وبالتسغراف، 1995، 24–49)

بلا شك ان لكل دولة مساحة معينة فهناك دول ذات مساحة كبيرة جدا كروسيا والتي تعتبر اكبر بلدان العالم وهناك دول صغيرة جدا كالبحرين مثلا حيث تذهب اقوال المحللين على ان اتساع مساحة الدولة يعني بشكل واخر انها قادرة على استيعاب اكبر عدد ممكن من اعداد السكان وخصوصا اذا كانت هناك احتمالية لوجود المزيد من الثروات الطبيعة التي من الممكن استخدامها وهذا يعني ان الدولة تتمتع بعمق استراتيجي طبيعي نابع من الثروات الطبيعة الموجودة والمحتملة في هكذا بلدان وهذا من شأنه ان يدعم قوتها لكن حصول ذلك ليس قطعيا لجميع الدول ذات المساحة الكبيرة وكمثال على ذلك كندا فأنها تقع في مناطق باردة وهذا يقلص من اهمية مساحتها الكبيرة وهناك دولا ذات مساحة صغيرة لكنها تتمتع بموارد كبيرة كما الحال بالنسبة للكويت، كما أن شكل الدولة وطبيعتها من حيث التضاريس الطبيعية جبلية ، سهلية ، أو الحدود الخارجية ، أو كونها جزراً أو أقاليم قارية ، يؤثر بشدة على أهمية المساحة وربما يسبب تداعيات معقدة بالنسب لقوة الدولة (سليم،1989، 26).

يشير الكثير من الباحثين الى اهمية المساحة وحجم الدولة بما تحتويه من الموارد الاقتصادية فالأرض(الاقليم) في الدولة تشمل ما تحت الأرض من موارد اقتصادية طبيعية ، كمصادر الطاقة البترول ، الفحم ، الغاز ، المواد النووية ، أو ثروات معدنية كالحديد ، والقصدير ، والذهب ، إضافة إلى ما يوجد على سطح الأرض من تربة ومصادر مياه تتيح إنتاج الموارد الغذائية (كالقمح) أو الموارد الزراعية (كالقطن). ويشمل إقليم الدولة كذلك ما حول الأرض من مياه إقليمية في البحار والمحيطات ، وامتداداتها تحت البحر "الجروف القارية"، وتتمثل أهمية الموارد الاقتصادية فيما تعطي للدولة من قدرات مالية تمثل عنصر قوة مهم جدا و مزدوج أي الموارد مع القدرة ، كما أنها تمثل الأساس المادي للنمو الاقتصادي، والتبادل التجاري في

* مساحة الولايات المتحدة الأمريكية: 3، 787، 425 ميل2 (9، 629، 091 كلم2).

إطار الاقتصاد الدولي ، وتتفاوت الدول بشدة من حيث امتلاك أو عدم امتلاك مثل هذه الثروات ، وتأثيراتها على قوتها في حالة وجودها أو عدم وجودها (الشهري،2005، 45) .

ويتاثر الوزن السياسي للدولة بالمساحة التي تشغلها حيث تعد من المعايير المهمة لقوتها واهميتها. فالمساحة الوسعة تعني شمول مقادير من الموارد اكبر مما تشمله المساحة الصغيرة. كما تسمح باستيعاب عدد اكبر من السكان. وفي نفس الوقت تهيء الامكانيات والفرص للإنتاج المتنوع مما يضمن بدوره توازنا افضل في النمو الاقتصادي والسياسي للدولة الا ان المساحة وحدها قد لا تكفي مقياسا فاصلا في تقرير القوة الكامنة للدولة قد يكون الجزء الاكبر من بعض الدول الواسعة عبارة عن ارض صحراوية او استوائية غير منتجة.

ان الاتساع الكبير للدولة من الناحية العسكرية ومن وجهة النظر الجيوبولتيكية قد يكون عنصرا حيويا في قدرتها على مقاومتها للعدوان من حيث انه يوفر ميزة الدفاع في العمق اذ يصبح للمساحة الكبيرة فوائد استراتيجية تمكنها من استدراج العدو لتكسب الوقت لمعاودة تنظيم نفسها وقوتها في الهجوم والدفاع .وقد استفادت روسيا من كبر مساحتها اثناء حربها مع نابليون واثناء الحرب العالمية الثانية واستفادت ليبيا من اتساع رقعتها حتى ان الغزو الايطالي لها عام 1911 لم يتمكن من احتلال البلاد كلها الا في عام 1939 (وجيه،1994، 101).

وتكفل المساحة الكبيرة امتيازا عسكريا اخر. انه اذا هزمت دولة كبيرة فانه من الصعب احتلال اقليمها الواسع والسيطرة عليه ولاسيما اذا كانت كثيفة السكان.

وتتيح المساحة الكبيرة الفرصة لا رساء المراكز الحيوية للصناعة والمنشئات الاقتصادية بعيدا عن حدود الدولة. ويكفل هذا ميزة استراتيجية هامة. اذ انه يمكن وضعها بعيدا عن ضربات العدو ويمكنها الدفاع عنها، كما يستطيع ان يرد القوات الغازية عند الحدود قبل الوصول اليها.. كما تكفل المساحة الكبيرة وسائل الاقناع التي تأتي من القدرة على الدفاع عن النفس..عكس الدول الصغيرة التي لا تستطيع ان تدفع عن نفسها امام الاعداء...كما ان الدولة ذات المساحة الصغيرة والعدد الكبير من السكان..يعني كثافة سكانية عالية مما يجعلها من الدول المصدرة للايدي العاملة الى الدول المجاورة بصورة خاصة..الى درجة اصبحت تحت تبعية هذه الدول من الناحية السياسية الاقتصادية..

ومع ذلك فان المساحة وحدها لا توهل الدول لان تكون دولة عظمى او حتى دولة قوية ففي الحالات التي تتوفر فيها المساحة لا يتوفر العدد الكافي من السكان لاستغلال الموارد الطبيعية او ان الموارد لا توجد بالكمية الكافية... (نصور وأخرون،2007،ص71)

نجد ان الدولة تضل تحت مستوى التنمية المفروض ان تصل اليه والذي يؤهلها ان تكون دولة قوية.

ومع ذلك قسمت الدول بحسب المساحة الى:

1-دول عملاقة تزيد مساحتها عن 6 مليون كم2 وهي ستة اقطار:- روسيا-الولايات المتحدة-البرازيل-كندا-استراليا-الصين

2- دول ضخمة تتؤاوح مساحتها 2.5 – 6 مليون كم2 وتشمل:- الجزائر- السودان- الهند- الارجنتين

3-دول كبيرة جدا تتراوح بين 1.25 -2.5 مليون كم2

وتشمل:- اندنيسيا- ايران-السعودية-منغوليا-تشاد-زائير-ليبيا-النيجر-المكسيك-بيرو

4-دول كبيرة الحجم تتراوح حجمها بين 650.000- 1.250.000 كم2 ويبلغ عددها (18)دولة منها:- باكستان-تركيا-مصر-جنوب افريقيا-زامبيا-الخ.....

5-دول متوسطة ويتراوح حجومها بين 250.000-650.000كم2 وعددها (29) دولة منها:- العراق-افغانستان-فيتنام-اليمن-الصومال-السويد-فرنسا-النرويج-اسبانيا-ايطاليا---

6-دول صغيرة تتراوح حجومها بين 125 ألف – 250 ألف كم2 وعددها (19)دولة وهي:- اليونان-المانيا الاتحادية-رومانيا-بريطانيا-تونس-عمان-سوريا-...الخ

7-دول صغيرة جدا تتراوح حجومها بين 12.5 – 25 ألف كم2 وعددها(37) دولة ومنها:- كوبا-النمسا-هولندا-البرتغال-الدنمارك-سويسرا-الامارات-الاردن-بلجيكا-تايوان تايلند.....الخ

دولة قزمية:-يقل حجمها عن 250 الف كم2 وعددها 27دولة منها،موناكو-جزرالقمر- فلسطين-قبرص-قطر-الكويت-لبنان-هونك كونك-البحرين-يونان-الخ.....

مما تقدم نرى ان المساحة لا تتفق دائما مع قوة الدولة ووزنها السياسي في العالم..

فعلى سبيل المثال الصين التي تعد اضخم دولة في العالم سكانيا تنتهج سياسة اشتراكية خاصة بها لكنها لا تعد من دول العالم العظمى (نعمة،1979،ص18).

المطلب الثاني: شكل الدولة

عند النظر الى خارطة العالم السياسية نرى ان مساحات الدول تختلف عن بعضها من حيث الشكل.لان تلك المساحات تتخذ اشكالا معينة نتيجة تعين الحدود السياسية بين الدول وبين جيرانها،وعلى الرغم من تطور الاسلحة والفنون الحربية التي اثرت الى درجة كبيرة في التقليل من اهمية شكل الدولة في الدفاع عنها،فان الشكل لايزال يحتسب من العوامل التي تؤثر في العلاقات الخارجية السياسية والاقتصادية وفي التطور الداخلي للوحدات السياسية وفي كيفية ادائها.ومع تعدد هذه الاشكال فمن الممكن ان نميز الاصناف العامة الاتية على اساس تاثيرها على سلوك الدولة الداخلي وعلاقاتها الخارجية:

1-الشكل المنتظم

كما يسمى ايضا بالشكل الهندسي او الشكل الملتئمCompact والذي يتخذ شكلا دائريا اوشبه دائري او مربعا او معينا،وهو بالنسبة للدولة يعد شكلا مثاليا من الناحية النظرية خاصة اذا كانت العاصمة فيها تحتل موقعا مركزيا،اما من الناحية الفعلية فانه لم يعد للشكل او الحجم اهميته الستراتيجية السابقة امام التفوق المذهل في القوة الجوية والاسلحة النووية ولكن قبل ان

ترتقي وسائل واساليب الحرب الحديثة كان جل اعتماد الدولة في دفاعها-على شكلها وحجمها.وعلى الرغم من ذلك فلا يزال شكل الدولة له قيمته واثره في النمو الداخلي،وفي اداء الدولة لوظيفتها والشكل المنتظم يترتب عليه ان يكون طول حدود الدولة قصير الى مساحتها وهي الميزة التي يتمتع بها الشكل المنتظم عن غيره من الاشكال الاخرى.حيث تكون النقط التي تتعرض منها الدولة للغزو الخارجي قليلة.والشكل المنتظم يوفر لجيوش الدولة المساحة الكافية التي يمكن ان تتقهقر فيها اذا استدعت الظروف ذلك،ويعمل هذا الشكل ايضا على تسهيل انشاء شبكة نقل ومواصلات جيدة بالدولة اذا لم يكن بها اشباه جزر او جزر،وفي وقت السلم تسهل حركة النقل والتجارة في الدولة ذات الشكل المثالي،كما انه يمكن الحكومة من ان تتحكم في كل اجزاء الدولة، اما في حالة الدفاع فان:الشكل المثالي هذا يساعد على سرعة نقل الجيوش والمعدات الى اي مكان بالدولة يتعرض للغزو الخارجي (ناي،32،2007).

2-الشكل المستطيل:

يوجد نوعان من الدول المستطيلة الشكل :احدهما دول تمتد على طول الساحل مثل فيتنام وشيلي والارجنتين والنرويج وهذا النوع من الدول وخاصة النرويج وشيلي تعاني من عدم وجود خطوط سكك حديدية تغطي الدولة من اقصاها الى اقصاها.كما يخلق الشكل المستطيل عقبات كثيرة في وقت الحروب اذ ان يؤدي الى اطالة خطوط النقل والمواصلات كما انه يجعل من العسير الدفاع عن كل اطراف الدولة ويصعب عملية التحكم فيها
من ادارة مركزية واحدة.

وان الافتقار الى الاندماج ذو مغزى سياسي،وله ابعاد في زيادة التباينات بين المجموعات الاجتماعية في البيئات الطبيعية المتعددة،وهذا ناجم عن المشكلات في طرق المواصلات والاتصال وكذلك في زيادة طول الدولة،كما انه يعاني من مشكلات سياسية وتقسيمات ادارية (مورغنثاو،53،1964).

3-الشكل المجزأ او المشتت:

ليس هناك شك في ان اتصال رقعةالدولة وعدم تمزقها يعتبر عاملا في تمكين الدولة من تأدية وظيفتها بكفاءة عالية،ذلك ان تغطية المساحة قد يخلق كثيرا من المشاكل الساسية والعسكرية والاقتصادية وتعتبر تجزئة الدولة ضعفا (ستراتيجيا) اذيصعب التحكم في وقت السلم في كل الاجزاء كما يصعب الدفاع عنها في وقت الحرب،ويقل احتكاك الناس في بعضهم في الدول المجزئة وبالتالي يضعف تماسكهم الامر الذي يؤدي الى ضعف روح الوحدة اللازمة لنشأة الدولة وبطقائها وقد تكون التجزئة برية او بحرية.(مثلا باكستان تمثل اوضح صور التجزئة البرية اذكان يفصل بين كل من باكستان الشرقية والغربية حوالي 900ميلا في ارضي الهند كما لم يكن التماسك قويا بين شطري باكستان مما ترك اثره في عدم قدرة البلاد الفاعلة في الدفاع عن امنها واستقلالها.او قد تكون الدولة المجزئة عبارة عن

مجموعة من الجزر مثل اليابان والفلبين واندونيسيا والمملكة المتحدة،حيث يصعب الدفاع عن كل الجزر التابعة للدولة في وقت الحرب (كلاين،10،2010).

4-الشكل الغير المنتظم:

يلاحظ ان بعض الدول تتصف بشكل غير منتظم او غير مألوف فقد تكون حدودها كثيرة الالتواء والتعريج فتبدو متشعبة مثل المانيا. وقد تكون الدولة في وضع من الصعب تعيين مركزها الهندسي كما هي الحالة في اشكال بعض الدول الافريقية، ولاشك ان وجود هذا النمط يؤدي الى عرقلة الحركة والاتصال ويقلل ويعوق التفاعل بين اقاليم الدولة وتماسكها، وهذا الشكل ينطبق على جمهورية مالي، والصومال ومن شأنه أن يترك العاصمة بعيده عن أقصى الشمال والجنوب.

وهناك حالات من أشكال أخرى يكون فيها التطرف في شكل الدولة ويحدث أذا كان للدوله جيوب (ويقصد بالجيوب أية أرض للدولة نحيط بها أراضي دوله أخرى) خارج حدودها 0 وكما يكون الجيب داخليا بالنسبة لدولة ما ويكون خارجيا بالنسبة لدولة اخرى.كما هو الحال بين هولندا وبلجيكيا (العزي،2000،ص29).

5- التضاريس

لاشكال سطح الارض دور كبير في تقدير قيمة الدولة فهي والمناخ يحددان الخصائص التي قد تتمتع بها الدولة وتكون عاملا لنهوضها وتقدمها ولهذا فهي تحضي باهتمام وعناية الباحث في الجغرافية السياسية. ولا شك ان الفرصة يمكن ان تكون متهيأة اكثر امام الدول ذات الاراضي السهلية من غيرها؛ فالسهول توفر الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المناسبة للدولة.. حيث يسهل الاشراف السياسي عن طريق الحكومة المركزية القوية.

اما الجبال فهي الاخرى لها مزايا وعيوب ففي الجبال كثيرا ما تتوفر فبها مواد عظيمة القيمة من الثروة المعدنية والاخشاب والقوة المائية التي يمكن استغلالها في تنمية قوة الدولة سياسيا واقتصاديا كما تعتبر الجبال عامل طبيعي لحماية الدولة من الاعتداءات الخارجية الى حدما.ولايمكن ان تغفل دور الجبال في زيادة كمية الامطار الساقطة والتي تغذي بدورها المياه السطحية والجوفية مع، وباستطاعة الدولة ايضا ان تشغل مناطقا الجبلية في الزراعة..كما تشغل الجبال كمراكز سياحية سواء للاصطياف او لممارسة رياضة التزحلق على الجليد، وبذلك تعد مورد اقتصادي هام للدولة، وعلى الرغم من هذه الاهمية للجبال فأن هناك عيوب او سلبيات تضيفها الى كاهل الدولة لان كثرة الجبال معناه ضيق في مساحة سهولها وبالتالي ضعف امكانياتها في الانتاج الزراعي اضافة الى ان الجبال تعمل على عرقلة وسائل النقل والمواصلات والحركة مما يؤثر على قدرة الدولة في السيطرة والتحكم في اجزائها..كما يؤثر أيضاً في توزيع السكان حيث ينتشر فيها انتشارا غير منتظم في مجموعات موزعة لا يسهل الاتصال بينها (شدود،40،1991) .

واخيرا تعتبر الاشكال التضاريسية عاملا له خطورته في تنظيم استراتيجية دفاع وهجوم الدولة ولكن التأثير المستمر للتطورات المائلة التي حدثت في مجال الهندسة والتكنلوجيا كان ولايزال عظيما على العوامل الجغرافية كالتضاريس ولهذا التأثير اهميته كبيرة بالنسبة للعلاقات السياسية الدولية وبالنسبة للحركات العسكرية.....

وفي هذا السياق، لا بد من الإشارة إلى أهمية الإرادة السياسية ودور التشبيك التكنولوجي والاقتصادي والسياسي العالمي مما جعل هذا المقياس نسبي، وليبقى المفكرين في جدال بين التفسيرات الحتمية والاحتمالية لأهميته.

المناخ:[4] تناول الكثير من المفكرين تأثير العوامل المناخية على السلوك السياسي وحيويته "**كمونتسكيو**" و"**ابن خلدون**"، فالمناخ هو الذي يحدد السلوك والنشاط الإنساني، ويؤكد "**هنري توماس**" رأيه بالإشارة إلى ثلاثة عوامل تحدد السياسة هي المناخ والتربة والغذاء، بينما رأى "**السودرت هنتغتون**" أن المناخ لا يحدد الحالة الصحية والإنتاج الغذائي فقط بل اختلاط الأجنا ليس من شكان التقدم الذي اصابته كثير من الدول انما يرجع في بعض اسبابه الى ملائمة المناخ فيها لنشاط الانسان وعدم وجود التطرف المناخي الذي من شأنه ان يؤثر في مقدرته الجسمية اوالعقلية (علم الدين، 2005. 226).

حيث ان للمناخ اثره الواضح على حيوية الانسان ونشاطه..ولا شك ان تنوع المناخ ينعكس على تنوع الانتاج النباتي والحيواني والغابي.الامر الذي يساعد الدولة على الوصول الى مرحلة الاكتفاء الذاتي والاحوال المناخية الملائمة تزيد الطاقة الانتاجية للدولة على ماعليه في الدول ذات المناخ الاقل ملائمة..حيث تتمكن من توفير الغذاء للسكان بقدر كافي ومتوازن،ومن اهم الاهداف الاساسية للتنظيم الداخلي للدولة في الوقت الحاضر والذي ينعكس بالتالي على استقلال الدولة اقتصاديا وسياسيا وبناء قوتها بحيث تكون قادرة على اتخاذ القرارات (سليم،11،1989).

ولكن تنوع المناخ من ناحية اخرى قد تكون لها نتائج سلبية، فظاهرة ارتفاع درجة الحرارة وانخفاضها وظاهرة الجفاف مثلا من الظواهر المناخية التي تعيق الى حد ما النشاط البشري ومن ثم تطوره كقوة سياسية، اما المناطق الحارة الرطبة والجهات المنخفضة من المناطق الاستوائية هي الاخرى غير ملائمة لسكن الانسان لان الهواء الحار الرطب يسلب الحيوية، كما ان تربة هذه المناطق فقيرة جدا ان الامطار الغزيرة تعمل دائما على تشربحها وسلبها عناصر الخصوبة الازمة لنمو النبات لذا فأن هذه المناطق قليلة السكان بحيث يمكن ان تكون نواة لدولة مهمة، وظاهرة الجفاف ظاهرة مناخية معوقة للتطور السياسي، فالمناطق الصحراوية لا تظهر فيها مراكز للسكان الا اذا توفرت فيها المياه بكميات كافية لمزاولة الانسان نشاطه الاقتصادي.. وكلما كانت مساحة المنطقة المروية كبيرة فأنها قد تصبح مكانا لقيام وحدة

[4]. تجدر الإشارة لإعصار كاترينا في الولايات المتحدة الأمريكية وتأثيره على السياسة.

سياسية مهمة..ان التقدم الحضاري والتكلنوجي الذي شهده العالم اليوم لم يعد يسمح لظواهر المناخ السلبية ان تفعل فعلتها كما كانت في الماضي تفرض سيطرتها التامة على الانسان ’فالتقدم في مجال الطيران والاسلحة العسكرية الحديثة والمواصلات وطرق التعدين وغيرها من انجازات الانسان مكنته من ان يفرض ارادته في تذليل الصعوبات واجتياز العقبات واعمار ماعجز سلفه من اعماره لذلك فانه يستطيع ان يبني قوة سياسية في المناطق القطبية والحارة جاعلا منها مواقع للتطور السياسي السريع وعلى نمط جديد من مراكز القوة في العالم س عبر الهجرة، وأما من الزاوية العسكرية فالمناخ يحدد سير العمليات الحربية (نصور وآخرون،131،2007).

اذا تلعب المساحة بشكلها ومناخها وتضاريسها ومواردها دورا وعنصراً هاماً من عناصر القوة فالقوات الألمانية قد تمكنت عام 1942، خلال الحرب العالمية الثانية ، من إلحاق الهزيمة بالقوات الروسية ، والتوغل في أراضي روسيا، إلا أن اتساع وعمق مساحة روسيا ، ومناخها قارس البرودة ، قد أدى الى إرهاق القوات الألمانية

مثلا اذا كان شكلها مستطيلاً ولها حدود برية كثيرة وليس لها عمق استراتيجي وهو حال العراق جغرافياً ، لا سيما بعد ان تزامن ذلك مع فقدان عمقه الدفاعي الاستراتيجي بسبب السياسات العراقية المتبناه مع بعض دول جواره وهذه السياسات هي التي ينبغي تلافيها الآن انسجاماً مع مبدأ الاستفادة من لاخطاء السابقة اذا ما اريد الاحتفاظ بعمق استراتيجي.كما ان مساحة العراق الاقرب الى الصغر وانخفاض مناسيب المياه وقلة هبوط الامطار كما بينا سابقاً لا يوفر موارد طبيعية رغم التنوع في جغرافيته. ونظرا لان الموارد الطبيعية ذات اهمية بالغة فأنها توضع في قائمة اولويات المحللين، والموارد الطبيعية يجب ان تضم التربة والمياه وانتاج الغابات والمعادن والكثير من عناصر البيئة الطبيعية التي يصعب تعويضها ويجب ان نعرف اين توجد هذه الموارد؟هل هي بالقرب من الحدود السياسية او في اعماق الدولة؟هل في منطقة مأهولة او في منطقة معزولة؟ وما قيمتها الاقتصادية وجدوى استغلالها؟ وما الموارد التي تحتاجها الدولة التي لا تمتلكها؟..

ختاماً: لم يعد مفهوم القوة لدى الدول، في عالمنا المعاصر، يرتبط، فقط، بمساحة دولة ما وعدد سكانها، ومواردها الاقتصادية، وقوتها العسكرية. ومن دون التقليل من أهمية الميزات المذكورة، فإن عوامل قوة الدول، في عصر الثورة العلمية التكنولوجية، باتت أعقد، وأوسع من ذلك بكثير.

وكذا الأمر بالنسبة لمساحة دولة ما، حيث إن هذا العامل لم يعد ميّزة اقتصادية أو أمنية، بحد ذاتها، خصوصا بعد أن كثفت أو قلّصت وسائل الاتصالات والمواصلات المساحات، والأزمان، وحيث ثمة دول صغيرة تنتج أكثر بكثير من غيرها من الدول التي تمتلك مساحات واسعة، وحيث ثمة دول تتمتع بمساحات كبيرة لا تستطيع، أو ليس لها الموارد البشرية

والمالية، للسيطرة على أراضيها وحدودها، ناهيك عن ضعف قدراتها على استثمار مواردها الطبيعية.

وبالنسبة للموارد الاقتصادية الخام، فهي لا تستطيع لوحدها أن تفعل شيئا، فإذا لم يقترن وجودها بإدارة رشيدة، وقدرات تكنولوجية مناسبة، وبنية مؤسساتية فاعلة، فلن يكون لها صلة بالمجتمع المعني، ولا بتطوير إمكانات الدولة المعنية (خذ الثروة النفطية في ليبيا مثلاً!).

بإمكان دولة ما أن تؤكد مكانتها كقوة إقليمية، أو دولية، بالاعتماد فقط على عوامل القوة التقليدية، فقد بات الأمر يتطلب امتلاكها، بالشكل المناسب، لناصية العلوم والتكنولوجيا، أو التمتع بقدرات جيدة ومناسبة في هذين المجالين، كونهما باتا، في عصرنا الراهن، المولد الأساسي للثروة، وعلامة أساسية من علامات تقدم الدول ومواكبتها تطورات العصر.

المراجع:

1. أوتكين،أ. ني .(2007). "النظام العالمي الجديد"، ط1. دمشق: دار الحصاد.
2. براون،كريس.(2000)."فهم العلاقات الدولية".
3. توفلر،هايدي والفن.(1998)."أشكال الصراعات المقبلة".دار الأزمنة الحديثة:لبنان.
4. دال،روبرت.(1993). "التحليل السياسي الحديث"،ط1.
5. الخزرجي،تامر.(2009)."العلاقات السياسية الدولية.ط1. دار مجدلاوي.الأردن.
6. خليل،فادي.(2004). "القوة العسكرية والسياسة الخارجية والأمريكية".مجلة دراسات استراتيجية.مج1.ع11.
7. الزعبي،موسى.(2004). "الجيو سياسية والعلاقات الدولية" .مكتبة الاسد:دمشق.
8. ستيرن،جيفري.(2005). "تركيبة المجتمع الدولي".مركز الخليج للأبحاث.دبي.
9. ستيوارت،توماس.(2004)."ثورة المعرفة"، ترجمة علاء أحمد، القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية.
10. سليم،محمد السيد.(1989)."تحليل السياسة الخارجية".مكتبة النهضة المصرية:مصر.
11. شدود،ماجد.(1991). "العلاقات السياسية الدولية"، دمشق:منشورات جامعة دمشق.
12. الشهري،فايز بن عبد الله.(2005)."تحديات الأمن الوطني (القوة الناعمة)" .جريدة الرياض، العدد 13635، 23 أكتوبر 2005.
13. العزي،غسان.(2000). "سياسة القوة".مركز الدراسات الاستراتيجية للبحوث والتوثيق.لبنان.
14. علم الدين،منتصر.(2005). "الطبيعة تعصف بالسياسة"،السياسة الدولية، القاهرة:مركز الأهرام.

15. كلاين ،راي.أس.(2010). "القوة الشاملة للدولة وحسابها"،للمزيد انظر: http: //www. moqatel. com

16. مورغنثاو ،هانز .(1964). "السياسة بين الأمم"، ترجمة خيري حماد، القاهرة: الدار القومية.

17. مجموعة مؤلفين.(2010)." قوة الدولة الشاملة"، للمزيد انظر: www. moqatel. Com http;//

18. ناي،جوزيف.(2007)."القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية"، مكتبة البيكان:الرياض.

19. نعمة، كاظم.(1979). "العلاقات الدولية". دار الكتب للطباعة والنشر.بغداد

20. نصور،عبدالعزيز، وآخرون.(2007). "مدخل إلى علم العلاقات الدولية"،ط2. دمشق: كليه العلوم السياسية.

21. وبالتسغراف ،جيمس دورثي.(1995)."العلاقات الدولية المتضاربة".ترجمة وليد عبدالحي.

22. وجيه،حسن.(1994)،"مقدمة في التفاوض"، الكويت: المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب: عالم المعرفة، ع 190.

The effect of the size of political units on state policy and its national power

Abstract

Most of the literature related to political science focused on the importance of the geographical factor in giving countries strength and a prominent international role, but this issue still constitutes an area of great debate among specialists in international relations about considering it as one of the traditional factors in the strength of any country similar to digital and modern technological factors. The current research attempts to answer the main question, which is: Does the size of the state have an impact on its policy or its national strength؟

Depending on the descriptive and historical approach, the main factors that have an impact on the size of the political units and their national policy at the time were studied, namely: the area - and the form of the state.

The study assumes that the Traditional factor of the country's area and its geographical size is not its economic or security advantage. Today, countries with small geographical areas have excelled over widely spread countries thanks to the technologies they possess, modern means of communication, and safety and peace factors, just as the wise political administration in any country has The prominent role in exploiting its area and geographical location to have an international and global weight, and to benefit from its various wealth, capabilities and effective institutional structures.

Keywords: Political units –State- National power